A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/48/L.69
7 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ١٠٠ من جدول الأعمال

البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد رايشارد رايسنسكي (بولندا)، استنادا الى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/48/L.40

تقديم المساعدة من أجل الاغاثة الانسانية والانعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى قراراتها ٢٠٦/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و١٧٨/٤٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و٢٢٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و١٧٦/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الول/ديسمبر ١٩٩١، و١٦٠/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، والى قرارات ومقررات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم المساعدة الطارئة الى الصومال،

وإذ تشير الى قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة التي قام فيها المجلس، في جملة أمور، بحث جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال على أن تيسر جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الانسانية لتقديم المساعدة الانسانية العاجلة الى السكان المتأثرين في الصومال، وكرر الدعوة الى الاحترام الكامل لأمن وسلامة موظفي تلك المنظمات وضمان حريتهم الكاملة في التنقل داخل مقديشيو وحولها، وفي سائر أرجاء الصومال،

وإذ تلاحظ التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وبلدان القرن الافريقي وبلدان حركة عدم الانحياز في جهودها لحل الأزمة الانسانية والأمنية والسياسية في الصومال،

وإذ تنوه مع التقدير بالجهود المستمرة التي يضطلع بها الأمين العام من أجل مساعدة الشعب الصومالي في مساعيه الرامية الى تحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية،

وإذ ترحب بنتائج الاجتماع التنسيقي الرابع لتقديم المساعدة الانسانية للصومال الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الى ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تلاحظ تحسن الحالة الملموس في معظم أنحاء الصومال الذي حققته عمليتا الأمم المتحدة في الصومال،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة من أجل الاغاثة الانسانية والانعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال[1]، والبيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣،

وإذ تقدر تقديرا بالغا المساعدة الانسانية التي يقدمها عدد من الدول لتخفيف ما يعانيه السكان المتأثرون في الصومال من مشقة وآلام،

وإذ تؤكد أهمية زيادة تنفيذ قرارها ١٦٠/٤٧ من أجل إصلاح الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية على الصعيدين المحلي والإقليمي في جميع أنحاء الصومال،

وإذ تسلم بأن مرحلة الطوارئ في الأزمة الحالية قاربت على الانتهاء وأن محور التركيز ينتقل الى الإصلاح والإنعاش،

١ - تعرب عن امتنانها لجميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي استجابت الى نداءات الأمين العام والنداءات الأخرى بتقديم المساعدة الطارئة الى الصومال؛

---

(١) A/48/504.

٢ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لجهوده المتواصلة والدؤوبة من أجل حشد المساعدة لشعب الصومال؛

٣ - ترحب بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وبلدان القرن الافريقي وبلدان حركة عدم الانحياز لتسوية الحالة السائدة في الصومال؛

٤ - تحث جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على مواصلة زيادة تنفيذ قرارها ١٦٠/٤٧ من أجل مساعدة الشعب الصومالي في الشروع في إصلاح الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، وكذلك في بناء المؤسسات بهدف إعادة الإدارة المدنية على الصعيد المحلي في جميع أجزاء البلد التي يسودها السلم والأمن والاستقرار؛

٥ - تناشد جميع الأطراف الصومالية المعنية إنهاء أعمال القتال استنادا الى اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣، والدخول في عملية مصالحة وطنية تفضي الى إعادة السلم والنظام والاستقرار، باعتبارها ضرورية لنجاح جهود الاغاثة والإنعاش؛

٦ - تطلب الى جميع الأطراف والحركات والفصائل في الصومال أن تحترم تماما أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظماتها غير الحكومية، وأن تضمن حرية تنقلهم الكاملة في شتى أنحاء الصومال؛

٧ - تطلب الى الأمين العام مواصلة تعبئة المساعدة الانسانية ومساعدات الانعاش الدولية للصومال؛

٨ - تطلب من الأمين العام، نظرا للحالة الحرجة في الصومال، أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وأن يطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤ على التقدم المحرز ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

- - - - -